الخروج من العراق: خطة عملية للانسحاب الآن (8)

هل يتمنى الأمريكيون أن يذكرهم التاريخ كغزاة برابرة لهذه الأرض السحيقة في القدم بعد تدميرهم أثارها؟

يجب تعويض المدنيين واجراء حساب مالي دقيق لعوائد النفط والتخلص من 25 الف مرتزق وشركاتهم

جورج ماكغفرن ووليام بولك

تنشر «القدس العربي» بعض فصول الكتاب الذي سيصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت وضعه الباحثان الدكتور جورج ماكغفرن والدكتور وليام بولك، ويقترح الباحثان في كتابهما خطة عملية للانسحاب من العراق «الآن».

وقف بناء القواعد العسكرية

ـ ان بوسع الولايات المتحدة الى حد ما أن تساعد في تأسيس فرقة اعمار وطنية وتدريبها، وذلك بتخصيص مبلغ يقارب خمسمئة مليون دولار، وهي كلفة يومين تقريباً من أيام الاحتلال.

ـ ان انسحاب القوات الأمريكية يجب أن يتضمن الايقاف الفوري لبناء القواعد العسكرية. ان أكثر من مئة قاعدة قد سلمت سلفاً، على الأقل شكلياً، الى الحكومة العراقية، أو أغلقت. ويقال ان أربع عشرة «قاعدة دائمة» للقوات الأمريكية هي الآن قيد الانشاء في العراق. والقواعد الخمس الأكبر الموجودة هي أساساً قواعد شاسعة ترقى الى حجم مدن حقيقية، ففي قاعدة بلد الجوية الواقعة على بعد ثلاثين ميلاً شمالي بغداد ثمة ساحة غولف مصغرة ومطعم بيتزا هَت (Pizza Hut) ومطعم برغر كينغ (Burger King) وسجن وغير ذلك من المرافق. هناك قاعدة أخرى لم تزل قيد الانشاء في الأسد وستشغل عشرين ميلاً مربعاً من الأرض. ومع أن وزير الدفاع رامسفيلد قال في 25 كانون الثاني/يناير 2005 بأنه «في الوقت الحاضر لا توجد خطط لقواعد دائمية... ان هذا موضوع لم يبحث قط مع الحكومة العراقية»، ومع أن نائب رئيس القيادة المركزية الأمريكية لشؤون التخطيط الجنرال مارك كيميت (Mark Kimmit) قال «اننا لا ننوي أن يكون لدينا قواعد دائمة في العراق»، فان هذه الأقوال تكذبها الأفعال على الأرض. ان القواعد الآن تزداد حجماً في حقيقة الأمر وتضفي عليها سمات الدوام. ان أكثرها خطورة هي القواعد العسكرية النائية، وهذه يجب أن تغلق. أما القاعدة الأمريكية في مطار بغداد الدولي، ومن سخرية القدر أنها تدعى «قاعدة النصر»، فينبغي أن تكون آخر قاعدة عسكرية يتم الغاؤها، اذ انها ستكون مفيدة في عملية فك الارتباط. ان غلق هذه القواعد مهم بشكل مضاعف: فهي بالنسبة الى أمريكا باهظة الكلفة وفائضة عن الحاجة؛ وهي بالنسبة الى العراقيين تمثل احتلالاً بغيضاً ومن شأنها أن تحول دون أية حكومة عراقية بالشعور بالاستقلال. والعراقيون يدركون أنه ما دامت أمريكا تبقي على قواعدها العسكرية في العراق، فان أية حكومة عراقية ستعيش في ظل مدفع أمريكي بالمعنى الحرفي للكلمة. ان هذا درس تعلموه من تاريخهم الحديث، فبعد عقود من اعلان بريطانيا العظمى «استقلال» العراق، فانها احتفظت بمنشآت عسكرية نائية كان بوسعها من هناك أن تهيمن على حكومات عراقية أو أن تطيح بها. وما لم يتم الانسحاب الأمريكي ويوقف العمل في القواعد العسكرية، فان التمرد سيستمر بالتأكيد.

ـ ان على الأمريكيين الانسحاب من المنطقة الخضراء، وفيها مجمّعها الواسع جداً في وسط بغداد. ان الولايات المتحدة تقوم، كما ذكرنا سابقاً، بانفاق مليار دولار على بناء سفارتها في وسط المنطقة الخضراء، وسيحتوي المجمّع الخاص بها على ثلاثمئة دار وثكنات لمشاة البحرية ومبانٍ عددها واحد وعشرون مبنى، مع أنظمة للطاقة الكهربائية والمياه والمجاري خاصة بها. يجب أن تسلم المنطقة الخضراء الى الحكومة العراقية بتاريخ لا يتجاوز 31 كانون الأول/ديسمبر 2007.

ـ وقبل ذلك التسليم على الولايات المتحدة أن تشتري أو تستأجر أو تبني سفارة «اعتيادية» لعدد أقل بكثير من الموظفين الأمريكيين. ومن الناحية الرمزية ينبغي ألا تكون هذه السفارة في المنطقة الخضراء، مقر حكومة الاحتلال التي فيها نحو ألفين من الموظفين الأمريكيين والعراقيين. أما كم من مبلغ المليار دولار الذي ينفق في المنطقة الخضراء ويمكن أن يوفّر الآن فهو غير معروف، ولكن على فرض توفير جزء معقول منه، فان انشاء سفارة أمريكية جديدة لعدد مناسب من الموظفين لا يتجاوز الخمسمئة لن ينطوي على كلفة اضافية. وعلى قدر ما هو عملي الآن فان المبنى الجديد ينبغي ألا يصمم وكأنه قلعة محاصرة في أرض للأعداء.

المرتزقة

لذا، ولاعتبارات عسكرية وسياسية وثقافية، يعتبر الانسحاب أمراً ملحاً. وهو كذلك في صالح أمريكا على أساس مالي. ان ايقاف تلك القواعد المنوه عنها آنفاً والانسحاب منها، من شأنه أن يوفر لدافع الضرائب الأمريكي بلايين الدولارات خلال السنتين القادمتين. ان هذا غير الكلفة اللازمة لايواء القوات فيها، وتبلغ نحو 25 مليار دولار سنوياً للفرقة العسكرية الواحدة.

ـ هناك المرتزقة (التي تدعى ثورية «القوات الخاصة للأمن الشخصي») ويعمل أفرادها في أكثر من خمسين شركة للأمن، وهذه تمثل مصلحة عمل جديدة. يبلغ عدد هؤلاء خمسة وعشرين ألف رجل مسلح في الأقل، وهم يشكلون قوة أكثر عدداً من القوات البريطانية في «الائتلاف». ومع أنهم يستأجرون اما مباشرة أو بصورة غير مباشرة لقاء أموال من الحكومة الأمريكية، الا أنهم يعملون خارج سيطرة الجيوش البريطانية والأمريكية وخارج اختصاص أنظمة العدالة العسكرية، وهم لا يخضعون أيضاً للقضاء العراقي. انهم بالمعنى الحرفي «المدافع المنفلتة لحرب العراق». انهم يجب أن يسحبوا سريعاً وبشكل كامل، والا قد يقتلون كما كان الحال مع قوات «الليفي» (The Levies) التي شكلها الانكليز في عشرينيات القرن الماضي، وبسحبهم يُكف شرهم عن المصالح الأمريكية. ان طريقة سحبهم بسيطة: ايقاف الرواتب التي ندفعها لهم.

ـ يجب القيام بالكثير من العمل لاستخراج الألغام الأرضية وتدميرها، وكذلك ازالة اليورانيوم المنضّب من قذائف المدفعية وأهدافها كلما كان ذلك ممكناً. ان هذه المهمات الخطرة تتطلب تدريباً مهنياً محترفاً، ولكن ايداع أكثر ما يمكن من هذا العمل الى مقاولين عراقيين، والذين سيستخدمون عمالة عراقية سيساعد بتحريك الاقتصاد وسيكون مفيداً بشكل عاجل لملايين العراقيين العاطلين عن العمل الآن. ثمة خبرة كبيرة بشأن ازالة الألغام تم الحصول عليها من دول البلقان ومن أفغانستان وغيرها. وما أن يعرف مدى المشكلة يكون من الممكن تقدير الكلفة (ان برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة قد نشر تقريراً أولياً بعنوان تقييم المواقع البيئية الساخنة في العراق) [(27)]. ومهما كانت هذه الكلفة فان على أمريكا أن لا تترك خلفها هذه النفايات الخطرة. ويترتب عليها أن تضع تحت تصرف الحكومة العراقية مبلغاً يناهز 250 مليون دولار ـ ما يعادل على وجه التقريب نفقات يوم واحد فقط من أيام الحرب ـ وذلك لمساعدتها في اجراء المسوحات وفي القيام بالتخطيط لازالة تلك النفايات. عندئذ، وحين معرفة مدى المشكلة، يترتب على أمريكا أن تمولّ برنامجاً لازالة الخطر.

ان هذه العناصر التي تكوّن رزمة الانسحاب يمكن اعتبارها أساسية. ومن دونها لن تكون أمام المجتمع العراقي فرصة كافية لاسترداد عافيته، ولن تتمكن الحكومة العراقية من أن تكون حكومة فعالة. ومن دون ذلك فان المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، لا بل في أرجاء العالم كلها، ستتعرض للخطر. واذا قورنت الكلفة الخاصة بعمليتنا الحالية بكلفة رزمة الانسحاب، فان هذه الأخيرة ستكون كلفة رخيصة وسينشأ عنها توفير كبير.

ان البناء على هذه العناصر هو من الأعمال التي تفيد أمريكا والعراق معاً وذلك عن طريق مساعدة العراق على خلق بيئة آمنة وقابلة للاستيطان.

200 مليار حجم الخسائر في الممتلكات

ـ بلغت الأضرار التي أصابت الممتلكات من جراء الغزو والاحتلال ما تقدر قيمتها بنحو مئة الى مئتي مليار دولار. ينبغي أن يقوم العراقيون باعادة البناء، وهذا ممكن، الأمر الذي يرفع عن كاهلهم عبء معدل البطالة الذي يشل البلد، ولكن على الولايات المتحدة أن تقدم اسهاماً مالياً كبيراً اذا أريد للتقدم أن يحدث. ان جزءاً من مساعدتها ينبغي أن يتخذ شكل المنح، أما الجزء الأكبر فيمكن أن يقدم كقروض. وينبغي أن تدفع الأموال الى الحكومة العراقية، لأن زيادة سلطة هذه الحكومة وتزايد القبول بها من الجمهور سيمثل سياسة سليمة عند رحيل الأمريكيين. ومن المحتمل أن يعتبر العراقيون مثل تلك المنح والقروض على أنها تعويضات. أما الأمريكيون فقد يعتبرونها مثيرة للسخط، ولكنها لا مناص منها. والأسوأ أن شيئاً من المال ربما ينفق في غير محله، أو يتسرب بواسطة زمر موجودة داخل الحكومة. وسيكون من المفيد للشعب العراقي اذا مورس شكل من أشكال الرقابة على الأموال، ولكن تشكيل هيئة رقابة كهذه من شأنها أن تمس شرعية الحكومة وأن تقتطع شيئاً من صلاحياتها، تلك الحكومة التي هي ذاتها قد يعاد تكوينها في أثناء الانسحاب الأمريكي، أو بعده بقليل. ان الاستخدام الصحيح للمساعدات المالية هو مشكلة مزمنة في كل مكان؛ كما ان سجل أمريكا نفسه خلال الاحتلال يستحق التوبيخ لوجود سبع وعشرين قضية تخص مقاولين ومسؤولين أمريكيين يجري التحقيق فيها بتهم جنائية، كما انه سجل مشوّه لوقوع التبذير الواسع وعدم الكفاءة وعدم الأمانة، وهي تهم جنائية يجري التحقيق فيها الآن. ما من حكومة عراقية وليدة يحتمل أن تفعل أحسن مما جرى فعله. وأفضل ما تنعقد عليه الآمال هو توزيع أموال اعادة الاعمار الى المجالس المحلية في القرى والبلدات والمدن. ان الاعلاء من شأن مجموعة كهذه سيؤدي بشكل كبير الى تحقيق الهدف الأمريكي المعلن بشأن تعزيز الديمقراطية، بحيث تتولى الأعداد المتزايدة من العراقيين العاديين مهمة تولي شؤونهم بأنفسهم.

ـ قال الجنرال المتقاعد باري مكآفري (Barry R. McCaffrey)، وهو الآن أستاذ مساعد للشؤون الدولية في كلية ويست بوينت (West Point) [العسكرية]، بعد قيامه بجولة تفتيشية في العراق في شهري نيسان (أبريل) وأيار (مايو) 2006 التقى خلالها جميع المسؤولين الأمريكيين الكبار: «ستكون سياسة مضللّة اذا فشلنا في تحقيق هدفنا السياسي بعد حرب كلفتنا أربعمئة مليار دولار لأننا رفضنا القيام بمتطلبات بناء دولة اقتصادية قابلة للحياة». اننا بدورنا نتفق معه في ذلك.

للقيام باعادة اعمار العراق بهذه الطريقة تكون المهمة الأولى هي التعرف على المدى التام للضرر الواقع، والمساعدة على التخطيط لمجهودات اعادة الاعمار المحلية، وانشاء المنظمة الرقابية المطلوبة. ولعل اعادة الاعمار المنظم الذي جرى في بريطانيا وألمانيا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى هي وسيلة ارشاد نافعة لكيفية القيام بذلك في العراق. اننا نقترح أن تقوم الولايات المتحدة بتخصيص مبلغ مليار دولار لأعمال المسح والتخطيط والتنظيم، وهذا المبلغ ليس الا نفقات أربعة أيام فقط من الحرب.

وبعد أن يتم اجراء ذلك المسح يترتب على الحكومة الأمريكية أن تقرر، بالتشاور مع الحكومة العراقية، وكذلك وعلى ما هو مفترض مع الحكومة البريطانية شريكتها في الاحتلال، ما هو المبلغ الذي تكون الحكومة المذكورة مستعدة لدفعه من أجل اعادة الاعمار. اننا نحثها على أن يكون التعويض سخياً، ذلك أن السخاء سيفعل الكثير لاصلاح ما أصاب سمعة أمريكا من سوء، وما أصاب المصالح الاستراتيجية الأمريكية من ضرر بسبب الحرب.

ان من الضروري استخدام المهندسين والمقاولين والتجار وعمال البناء العراقيين في أعمال اعادة الاعمار لفترة ما بعد الحرب، بالقدر الذي تسمح به الاعتبارات العملية. سيكون ذلك موضع افتخار للعراقيين، كما انه سيساعد على تخفيض معدل البطالة وهو معدل يشل الحياة، تلك البطالة التي سببتها الحرب والحصار الاقتصادي والتمرد. ان المهندسين العراقيين هم من أقدر المهندسين في الشرق الأوسط، وبوسعهم القيام بأعمال مهمة بشكل أكثر كفاءة وأقل كلفة من المهندسين المستقدمين من الخارج بموجب عقود. ان هذه الحقيقة قد اتضحت في اعادة بناء البلاد بشكل سريع وفعال بعد حرب الخليج عام 1991.

ـ وبموازاة اعادة اعمار المباني المدمرة والبنى التحتية هناك عملية ازالة الصروح البشعة للحرب. من الضروري ازالة تلك العوائق الكونكريتية والأسلاك الشائكة المحيطة بالمنشآت الأمريكية، وهي كثيرة جداً. وعلى خلاف مشاريع البناء فان أعمال الهدم ينبغي أن تجري تحت سيطرة الحكومة المركزية. ولا يعرف مجموع الكلفة للقيام بهذه الأعمال، ولكن بوسع الولايات المتحدة أن تقدم كلفة يومين من المجهود الحربي الحالي، أي خمسمئة مليون دولار.

تخريب الآثار

ـ ثمة أمر آخر هو من مخلفات الحرب والاحتلال، ألا وهو تطفل المنشآت العسكرية على المواقع الثقافية العراقية. لقد قامت بعض هذه المنشآت الأمريكية باحداث دمار بالغ، وبعضه غير قابل للاصلاح. فمن مآسي الاحتلال الأمريكي انشاء قاعدة عسكرية فوق موقع آثاري في بابل التي هي ميراث عالمي. حين دخلت القوات الأمريكية الى بابل «فانها حولت الموقع الى معسكر، وقامت بتسوية الكثير من الخرائب التاريخية وهي تنشىء مدرجاً للسمتيات وتبني محطات للوقود. وملأ الجنود أكياس الرمل بقطع من الآثار، وحفروا الخنادق في مناطق لم يجر التنقيب فيها عن الآثار، وقامت الدبابات بتدمير أجزاء من التبليط الأصلي الذي مهّد شوارع مدينة بابل قبل ألفين وستمئة سنة». قال أحد الزائرين وهو يصف ما رأى: «لقد نهبت بابل وسلبت ومزّقت وبُلّط فوقها وأُهملت واحتُلت بفظاظة... علامات الاحتلال في كل مكان ـ الخنادق، الرصاص الفارغ، أكداس الأسلاك اللامعة، والحيطان المقاومة للتفجير التي كتب عليها «هذا الجانب للحماية من الاندفاع نحو الداخل». ولم تكن بابل هي الضحية الوحيدة، فقد تلتها في الخراب كيش، الموقع البالغ من العمر خمسة آلاف سنة. والقائمة طويلة. والواقع أن العراق بصفته منبت الحضارة هو نفسه متحف حقيقي. من الصعب أن تضرب مسحاة في الأرض دون أن تبعثر جزءاً من سجل الخليقة الخاص بميراثنا الثقافي المشترك. ينبغي على أمريكا أن تؤسس صندوقاً بمبلغ 250 مليون دولار (كلفة يوم واحد من الحرب) على أن تديره لجنة خاصة تتألف من ممثلين عن المتحف العراقي والمتحف البريطاني ومعهد سميثونيان وصندوق الصروح العالمية والمعهد الشرقي في جامعة شيكاغو وهو معهد ذائع الصيت، وذلك للمساعدة في اصلاح المواقع التي خربتها قواتها. فهل يتمنى الأمريكيون أن يذكرهم التاريخ كغزاة برابرة لهذه الأرض السحيقة في القدم والتي طالما أشير اليها بأنها مهد الحضارة؟

ـ ان اجراء تدقيق حسابي مستقل لأموال العراق أمر مطلوب عاجلاً. ففي خلال فترة الحكم الأمريكي الذي كانت تزاوله «سلطة الائتلاف المؤقتة»، وهي ادارة أمريكية، سلمت الأمم المتحدة الى هذه السلطة بلايين الدولارات التي تحققت للعراق من مبيعات النفط، على أساس التفاهم بأن هذه الأموال ستستخدم لمنفعة الشعب العراقي وأن تكون مسؤولية التدقيق الحسابي لها بعهدة مدقق حسابات مستقل. وقد أخرت سلطة الائتلاف المؤقتة تعيين هذا المدقق شهراً بعد آخر ولم تقم به حتى انتهى وجودها. لهذا يتوجب الآن اجراء تدقيق حسابي مستقل حالاً يتولاه مكتب دولي معروف بالسمعة الحسنة. ان الأتعاب التي ستترتب على اجراء مثل هذه الفعالية قد تصل الى مبلغ مئة مليون دولار، والولايات المتحدة ملزمة أخلاقياً بتوفيره. فاذا كان المسؤولون الأمريكيون قد أساؤوا استخدام الأموال أو أساؤوا تخصيصها فيجب اعادة دفعها الى السلطات العراقية المختصة. أما مقدار هذه الأموال فلا يمكن الآن تخمينها.

لم تكن الأموال التي سلمتها الأمم المتحدة الى سلطة الائتلاف المؤقتة هي وحدها موضع نزاع، وكانت تمثل أكبر الأموال طراً، وانما هناك قضايا أخرى تتعلق بسوء التخصيص المحتمل. ومن بين هذه القضايا التي أعلن عنها قضية لعلها الأكثر ضرراً بالعراق والمتعلقة بمشروع عُهد الى شركة «كيلوغ وبراون وروت»، وهي من الشركات التابعة لشركة هاليبرتون، وهو جزء مما عُهد به الى هذه الأخيرة بمقاولة منحت من دون مناقصة في عام 2003 ومقدارها 2,4 مليار دولار. كان ذلك الجزء يمثل مشروعاً مقداره 75,7 مليون دولار ويتعلق باصلاح مواقع الاتصال لأنابيب نفط عددها خمسة عشر أنبوباً تربط حقول النفط بمواقع مصبات الأنابيب، وقد فشل هذا المشروع في التنفيذ. وعلى الرغم من الدراسات الهندسية التي أشارت الى أن المشروع كما جرى تصوره يحتمل أن يفشل، فان شركة «كيلوغ وبراون وروت» مضت به قدماً، ويُزعم أنها حجبت عن وزارة النفط العراقية تقارير عن الفشل الجاري حتى استنفدت جميع الأموال المخصصة للمشروع. وقد كتب غريف ويت في جريدة واشنطن بوست في عددها الصادر في 12 تموز (يوليو) 2006 يقول: «مدققو حسابات حكوميون كشفوا عن كلف مشكوك بصحتها مقدارها مليار دولار» صرفتها هاليبرتون. وفي خلال عام 2005 قام الجيش الأمريكي بدفع أكثر من سبعة مليارات دولار الى الشركة المذكورة أو الى الشركات التابعة لها، ومن المتوقع أن تدفع مبلغ 4 الى 5 مليارات دولار في عام 2006. ان على أمريكا أن تغادر العراق وأيديها نظيفة.

دفع تعويضات للمدنيين

ـ ان على الولايات المتحدة أن تقوم بدفع تعويضات للمدنيين العراقيين الذين خسروا أرواحهم وممتلكاتهم من جراء ما قامت به في العراق. ان البريطانيين قد بدأوا سلفاً بالقيام بذلك في منطقتهم. ان سياسة وزارة الدفاع [البريطانية] «منذ كانت بداية العمليات في العراق تقر بواجب تقديم التعويض للعراقيين في الحالات التي يقضي بها القانون... وفي الفترة بين 1 حزيران (يونيو) 2003 و30 تشرين الثاني (نوفمبر) 2005 سُجلت طلبات تعويض عددها 2019 طلباً». ان التعويضات الأمريكية عن الاصابات التي أصابت غير المحاربين يبدو أنها كانت عشوائية بدرجة أكبر مما هو الحال بالنسبة الى البريطانيين، ولكن الوحدات العسكرية مخولة كلٌ على حدة بدفع «تعويضات التعزية» الى حد 2,500 دولار. قارن هذا المبلغ بما دفع الى ورثة أحد المصابين العسكريين الأمريكيين ويبلغ أربعمئة ألف دولار.

ليس هناك سابقة قانونية دقيقة مستخلصة مثلاً من الحرب الكورية أو غيرها تشير الى الشروط الأساسية للحصول على تعويض أمريكي عن الاصابات التي تصيب الأفراد غير المحاربين. ولكن الكونغرس الأمريكي أصدر في نيسان (أبريل) 2003 قانون التخصيصات التكميلية لحرب العراق. وقد تجنب هذا القانون كلمة «تعويض»، ولكنه أخذ على عاتقه دفع «مساعدة لعوائل المدنيين العراقيين الأبرياء الذين هم مصابون بخسائر نتيجةً للعمليات العسكرية». اننا نعتقد أن من مصلحة أمريكا أن تكون سخية للقيام بما هو ممكن الآن لتعويض الضحايا أو ورثتهم. ان هذا سيكون استمراراً لمشروع مارشال وغيره من برامج المساعدات التي عززت كثيراً مصالح أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية. في ما يلي بعض الأرقام التي يجدر أخذها بالاعتبار.

ان عدد المدنيين الذين قتلوا أو جرحوا خلال الغزو والاحتلال، ولا سيما في أثناء الحصار على الفلوجة وتلعفر والنجف وغيرها هو عدد غير معروف. والتقديرات هي بين ثلاثين ألفاً ومئة ألف قتيل وعدد غير معروف من الجرحى والمعوقين. فعلى افتراض أن عدد الوفيات التي لا مبرر لها هو خمسون ألفاً، وعلى افتراض أن التعويض للفرد الواحد هو عشرة آلاف دولار، يكون المجموع الكلي المحتمل هو بحدود خمسمئة مليون دولار. كما ان عدد المعوقين غير معروف، ولكن يمكن تخمين العدد بأنه من 15 الى 25 ألفاً. فلنقل انه عشرون ألفاً، واذا طبقنا المبلغ نفسه الذي ذكر للوفاة يكون المجموع الكلي مئتي مليون دولار. ان التعويض المحتمل للوفاة وللجروح البليغة سيبلغ كلفة نحو ثلاثة أيام من الاحتلال الأمريكي للعراق.

ان أي تعويض كامل لا يمكن قط أن يعوض عن حياة ما فُقدت أو عن جسد ما أصيب، ولكن على الولايات المتحدة أن تقوم بكل جُهد ممكن وبنية حسنة لتخفيف الآلام غير المقصودة التي سببتها لأولئك الناس. ان الرأي القاطع في القرارات التي تتخذ في هذا الشأن هو رأي العراق، أما في موضوع توفير الأموال اللازمة فان الولايات المتحدة تستطيع أن تصر على تشكيل هيئة شبه مستقلة لتقدير وتوزيع التعويضات، على أن تتألف هذه الهيئة من ممثلين عن العراق ومن أجانب محترمين من الذين يعملون تحت مظلة المنظمات المعترف بها دولياً مثل «الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر»، و/أو منظمة الصحة العالمية.

ـ ولغرض المساعدة على نمو المؤسسات المدنية يترتب على أمريكا أن تقدم من خلال منظمات دولية ومنظمات متعددة الجنسيات ومنظمات غير حكومية عدداً من المحفزات والمساعدات المالية، مثل الزمالات لتدريب المحامين والقضاة والصحافيين والعاملين في الشؤون الاجتماعية في المنظمات غير الحكومية وغيرهم، وذلك في المعاهد الدراسية في العراق، أو في أوروبا، أو في آسيا، أو في أمريكا. ان لدينا سوابق متعددة لمثل هذا العمل مثل زمالات فلبرايت وبرامج التدريب لندوة سولزبرغ وغيرهما. ان مثل هذا المجهود سيقتضي عملاً وتخطيطاً وأموالاً بوسع الولايات المتحدة أن توفرها، وهي لا تتجاوز كلفة يومين فقط من أيام الحرب في العراق، أي نحو خمسمئة مليون دولار.

ـ ان المساعدات التي تقدم للمنظمات الشعبية والجمعيات المهنية من شأنها أن تساعد على تشجيع الآلاف من ذوي المهارات على العودة الى العراق، وكانوا قد غادروا البلاد في السنوات التي أعقبت حرب الخليج في 1991. لعل من الممكن قيام اتحاد المهندسين العراقي، مثلاً، بدفع علاوة سكن في محل جديد، أو دفع راتب تكميلي للمهندسين، أو قيام الجمعية الطبية العراقية بدفع منح لزاولي المهن الطبية. وبمثل هذه الوسائل تستطيع الجامعات العراقية أن تغري الأساتذة المنفيين أو المهاجرين للعودة الى العراق للتدريس فيها. ويمكن على الشاكلة نفسها مساعدة المدرسين من قبل اتحاد المعلمين و/أو وزارة التعليم. فاذا افترضنا أن عدد هؤلاء من الفئات الآنفة الذكر يبلغ عشرة آلاف شخص وأن معدل الكلفة للشخص الواحد هو خمسون ألف دولار، فيكون المجموع خمسمئة مليون دولار. ان كلفة يومين من الحرب ستكون ثمناً زهيداً لتمويل برنامج من شأنه أن يسهم كثيراً في عافية المجتمع العراقي وفي حيويته، كما يسهم في اصلاح صورة أمريكا الى حد كبير.

ـ ان الحكومة العراقية قد أدانت عدداً من رجال الحكم السابق. انهم حالياً محتجزون لدى الأمريكيين، الا أن وضعهم القانوني لم يعد تحت سيطرتهم. لذا ينبغي تسليمهم الى السلطات العراقية. أما وضع السجناء الآخرين الذين لم يدانوا بعد وهم الآن بامرة الأمريكيين فهو وضع يجب اتخاذ قرار بشأنه. والمفترض أن الحكومة العراقية ستمارس سلطتها بخصوص ذلك، ويترتب على ذلك أن السجلات الموجودة لدى الأمريكيين ينبغي أن تسلم الى وزارة العدل العراقية و/أو الى المحاكم. وبما أن عدد السجناء كبير جداً، وقد يتراوح بين 14 و16 ألف سجين، فينبغي بذل كل الجهود للاسراع في اطلاق سراحهم. ولعل أسهل طريقة هي اطلاق سراح جميع السجناء المتهمين بجرائم «سياسية»، أي الاشتراك في التمرد، حالاً. أما الفئة الأخرى منهم والمتهمون بأعمال جنائية، كالاغتصاب والسرقة والتهريب، فينبغي تسليمهم الى السلطات العراقية. أما ما العمل بالنسبة الى الأجانب الذين شاركوا في التمرد العراقي فهو موضوع أكثر تعقيداً. ويجب في أي حال من الأحوال ألا يسلموا الى الأقطار التي أتوا منها والتي يعتقد أنهم سيواجهون فيها التعذيب أو الاعدام. ولعل شكلاً من أشكال المنفى في ملاذ آمن، وهو أمر له سوابق وافية، يمكن ترتيبه برعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع الهلال الأحمر هذا وينبغي تعيين منظمة غير حكومية محترمة للنظر في طلبات التعويض والقيام بدفعه الى الذين خضعوا للتعذيب كما تعرّفه المادة الثالثة من مواثيق جنيف الأربعة (كما نص التوجيه 23 ـ 10 وكتيب التعليم للجيش الأمريكي 27 ـ 10 عن قانون الحرب البرية) أو الذين عانوا من مدة سجن طويلة. تفيد آخر دراسة أجرتها منظمة العفو الدولية أن نحو 3,800 شخص قد اعتقلوا لمدة تزيد على سنة، وأكثر من مئتين لمدة سنتين أو أكثر، من دون تهمة. ان هذا العمل يشكل انتهاكاً واضحاً للحق الذي يقدسه الأمريكيون والقاضي بضرورة صدور أمر من محكمة للمثول أمامها للشخص الذي يراد توجيه تهمة اليه (Habeas Corpus)، كما أنه يشكل كذلك انتهاكاً لمواثيق جنيف التي وقعت أمريكا عليها. ان عدد الذين تعرضوا للتعذيب غير معروف، ولكنه قد يشمل نسبة كبيرة من المحتجزين. ولم نتمكن من تقدير الكلفة لبرنامج للتعويض، كما لم نعثر على اتفاقية قانونية يمكن على أساسها تقدير هذه الكلفة. وبالنظر الى أن هذه القضية لم تعالج قانونياً بعد، فلعل مقاربتها تتم لا قانونياً بل سياسياً وأخلاقياً لايجاد مقياس لتعويض له ما يبرره. ان مجرد القيام بتقييم الأضرار سيكون بذاته كما نرى جزءاً من عملية الشفاء.

ـ ان على الولايات المتحدة ألا تعترض على الحكومة العراقية اذا أبطلت عقود التنقيب عن النفط وتطويره وتسويقه والتي عقدت خلال الاحتلال الأمريكي، وذلك لغرض اعادة التفاوض عليها أو لغرض عرضها مجدداً للتنافس عليها بشكل منصف. ان الحكومة العراقية والشعب يعتقدان بأن النفط العراقي قد جرى بيعه بسعر مخفض الى الشركات الأمريكية، وأن اتفاقيات تقاسم الأرباح هي في صالح أصحاب الامتياز بشكل مفرط، لذلك فانها بنظر الحكومة والشعب اتفاقيات جائرة. والواقع أن شكل الامتياز الذي صاغته سلطة الائتلاف المؤقتة كان كما ذكرنا آنفاً يكلف العراق ما يقدر بمبلغ مئتي مليار دولار، وهذا اضافة الى ما ينجم عن نصوص المقاولات نفسها. وبما أن معظم العراقيين ومعهم العديد من الأجانب يعتقدون أن أمريكا انما غزت العراق للحصول على نفطه الخفيف والرخيص الانتاج، فسيكون من مصلحة العراق والولايات المتحدة معاً أن تكون الصفقات النفطية كلها منصفة وأن تكون بنظر الآخرين كذلك. انه بموجب هذا الشرط وحده يمكن للصناعة النفطية أن يعاد تكوينها، وأن تمكّن هذه الصناعة من الاسهام بشكل كبير في رفاهية العراقيين، والاسهام كذلك في تلبية حاجات العالم الى الطاقة. هذا وما ان يتم التخلي عن تكوين احتكارات يسيطر عليها الأمريكيون أو التخلي عن المقاولات غير المنصفة حتى تبدأ الاستثمارات بالتدفق بطريقة منتظمة.

الوضع الصحي والخدماتي

ـ ان على الولايات المتحدة أن تشجع وكالات الأمم المتحدة المختلفة، كمنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الغذاء والزراعة والمنظمات غير الحكومية، وذلك بتقديم مساعدات واسعة النطاق لها لمساعدتها في تجديد نظام الصحة العامة في العراق، عن طريق اعادة بناء المستشفيات والمستوصفات وعن طريق شراء معدات تشخيص الأمراض ومعدات معالجتها. ان من الأسباب الداعية الى التوجه نحو منظمات دولية محترمة لتتولى الاشراف على هذا البرنامج هو أن سلطة الائتلاف المؤقتة كانت حين تولت ذلك قد بدّدت الأموال المخصصة له. وعلى سبيل المثال، ان شركة أمريكية هي شركة «بارسون» قد جرى التحقيق معها بشأن مقاولة أعطيت لها ووصفت بأنها معقودة على أساس «الكلفة مع نسبة اضافية سخية» وذلك لبناء 142 مستوصفاً بكلفة تزيد على مئتي مليون دولار، فأنفقت هذا المبلغ كله ولم تبن سوى عشرين مستوصفاً فقط.

لقد أعدت دراسة تفصيلية لمشروع يقوم به برنامج «أهداف التنمية في الألفية» التابع للأمم المتحدة، فقدمت تلك الدراسة تقديرات يمكن الاسترشاد بها لبناء وتجهيز مراكز صحية ومستشفيات ريفية ومستشفيات رئيسية وغير ذلك. ان تلك الدراسة لا تركز على العراق، ولكنها تقدم خطوطاً عريضة للاسترشاد بها من قبل أقطار ذات سمات متشابهة. وعلى أساس حجم السكان، فقد يناهز العدد (800) مركز صحي و(150) مستشفى ريفياً و(22) مستشفى رئيسياً. فاذا افترضنا أن ثلاثة أرباع هذا العدد موجود في العراق تكون الكلفة العمومية لاصلاح أضرار الحرب والتآكل فيها بحدود (43) مليار دولار. وبحسب عدد الجرحى والمرضى بسبب الغزو والاحتلال سيحتاج العراق كذلك الى ما يقرب من مئتي مركز صحي جديد وأربعين مستشفى ريفياً وستة مستشفيات رئيسية. ان بناء هذه المنشآت وتجهيزها قد يتطلب (130) مليار دولار تقريباً. ان هذه الأرقام تقل كثيراً عن التقديرات التي حصلنا عليها عن عوائل مشابهة في أمريكا. وعلى افتراض أن هذه الأرقام منخفضة فنضيف اليها 25 في المئة من الكلفة المقدرة، فيكون المجموع المطلوب للمباني والمعدات بحدود (220) مليون دولار. ان هذا المبلغ أقل من كلفة يوم واحد من أيام الاحتلال.

ان تقدير الكلفة لكادر هذه المنشآت أمر معقد، لأن العراق نظرياً في الأقل، لديه مجموعة واسعة من العاملين في الصحة من المدربين جيداً والمتهنين بمستويات عليا؛ ولكن عدداً كبيراً منهم قد غادر البلاد في السنوات التي أعقبت حرب 1991. تقدر الجمعية الطبية العراقية أن نحو ثلاثة آلاف من الأطباء المسجلين تركوا العراق في سنة 2004 وحدها. من المؤمل، ولكن ليس من المؤكد، أنهم سيعودون الى العراق بعد انتهاء التمرد. بيد أنه، وحتى لو عادوا، فانه يتوجب تدريب العناصر الشابة التي ستلتحق بالعمل. تفيد دراسة «أهداف التنمية في الألفية» أن مدة التدريب للاختصاصيين هي ثماني سنوات وللأطباء العموميين خمس سنوات وللفنيين والمساعدين ثلاث سنوات. ونقترح أن يجري تنفيذ مثل هذا البرنامج للتدريب ـ ولعدد مختار، فلنقل مئة من الأطباء العموميين وخمسين من الاختصاصيين ـ برعاية منظمة الصحة العالمية أو جمعية «أطباء بلا حدود» أو غيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية، اذ ان قسماً من التدريب يجب أن يجري، في البداية على الأقل في أوروبا أو أمريكا؛ أما تدريب الفنيين والممرضين فيمكن القيام به في العراق. ويقدر أن تكون كلفة هذا البرنامج الصحي العام مبلغ (500) مليون دولار للسنة الأولى، وهذا على فرض أن يكون معظم المباني والتجهيزات هي مما يجب أن يدفع حسابها، ومبلغ (400) مليون دولار للسنة الثانية، ومبلغ (300) مليون دولار للسنة الثالثة، ومبلغ (200) مليون دولار للسنة الرابعة، ومبلغ (100) مليون دولار للسنة الخامسة والأخيرة من البرنامج. وانها لصحوة للفكر حين نجد أن مجموع الكلفة لاعادة بناء نظام الصحة العام للعراق يبلغ أقل من كلفة ثمانية أيام من الاحتلال، أي 1,7 مليار دولار. ان الولايات المتحدة ليست ملزمة قانونياً بتولي هذه المهمة، ولكننا نعتقد أن قيامها بذلك سيكون له فائدة كبرى لها في المدى الطويل ليس فقط في العراق بل في أرجاء العالم كله.